

أجندة مجلس النواب الجديد أولوياتها إصلاحية بامتياز خطة التعافي والترسيم وحماية الثروة النفطية

انجز مجلس النواب الجديد بنيانه القانوني من خلال انتخاب رئيس ونائب رئيس وهيئة مكتب المجلس، ورؤساء ومقرري واعضاء اللجان النيابية، وبالتالي فان كل الانظار تتجه الى المهام التي سيضطلع بها على صعيدي التشريع ومراقبة عمل الحكومة

برامج متنوعة وشعارات كبيرة اطلقت في سياق الحملة الانتخابية، دلت على الاهمية التي حازها هذا الاستحقاق الدستوري الذي ولد من رحم المعاناة المستمرة للشعب اللبناني على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية

عون: الاولوية لقرار قوانين بدء مرحلة التعافي المالي

■ ما هي اهم الملفات والقضايا التي يجب ان يضعها مجلس النواب الجديد في سلم اولوياته التشريعية؟

□ اولوية الاولويات في المرحلة الحالية والمقبلة هي كل ما يتصل بوقف الانهيار وبدء مسار التعافي المالي، وقرار القوانين المطلوبة كشرط لبدء مرحلة التعافي ووقف الانهيار، ومنها اربعة اساسية يجب اقرارها قبل توقيع الاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي وهي: اقرار قانون الموازنة العامة للعام 2022، رفع السرية المصرفية، الكابيتال كونترول واعادة هيكلة المصارف. هذه القوانين الاربعة الاساسية يفترض بمجلس النواب الحالي ان يقرها في اسرع وقت حتى يكون لبنان جاهزا لإبرام الاتفاق النهائي، بحيث تكون على جهوز كسلطة تشريعية وسلطة تنفيذية حتى اواخر تشرين قبل ان يأخذ صندوق النقد قراره النهائي، بالاضافة الى مسار التشريع وانجاز القوانين الموجودة او تلك التي ترد والذي يجب ان يكمل.

■ ما هو الدور الذي يجب ان يضطلع به المجلس في مواكبة خطة التعافي الاقتصادي والمالي؟

و عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن فضل الله وعضو كتلة اللقاء الديمقراطي النائب بلال عبدالله حول عناوين واولويات يفترض ان تكون على اجندة المجلس النيابي الجديد، تتمثل في دوره وقدرته على مواكبة خطة التعافي المالي والاقتصادي، والترسيم البحري وحماية الثروة النفطية والغازية، مروراً بالمساهمة في حل معضلة الكهرباء، وصولاً الى وضع البنود الاصلاحية الاساسية المنصوص عنها في الدستور موضع التنفيذ.

□ كما سبق وذكرت، مطلوب من لبنان اقرار اربعة قوانين اساسية من اجل توقيع الاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي، الحكومة اقرت ثلاثة مشاريع قوانين واحالتها على مجلس النواب وهي في اطار انجاز مشروع القانون الرابع المتعلق باعادة هيكلة المصارف.

■ هل من دور يمكن ان يضطلع به مجلس النواب في ملف ترسيم الحدود البحرية وحماية الثروة النفطية والغازية وكيف ستواكبون هذا الملف؟

□ هناك سلطة تنفيذية على رأسها رئيس الجمهورية تتولى مسؤولية التفاوض دستوريا وهي تقوم بذلك. دور مجلس النواب رقابي، واي امر يحتاج الى تشريع سيكون جاهزا للقيام بواجباته، وفي الوقت الحاضر يجب ان يكون مجلس النواب وراء السلطة التنفيذية في مفاوضات لترسيم الحدود البحرية.

■ الا ترى من دور لمجلس النواب في معالجة ملف الكهرباء الذي يثقل كاهل المواطن اللبناني؟

□ مجلس النواب يحفز الحكومة دائماً على

معالجة جذرية لملف الكهرباء، وهناك خطة كهرباء تقوم بانجازها الحكومة اللبنانية. ما يحتاج الى تشريع فيها يجب على مجلس النواب انجازه، وتتطلب الخطة ان تحسم الحكومة امرها في اكثر من موضوع لا سيما تلزيمات المعامل والتعرفة المطلوبة، والكثير من الامور المطلوبة التي تم بتها في خطة الكهرباء، ومجلس النواب سيواكبها تشريعياً بكل ما يحتاج الى تشريع او ان يقوم بدوره الرقابي.

■ هل المجلس النيابي الحالي قادر على انجاز الاستحقاقات الدستورية المطلوبة منه واولها الحكومة ولاحقاً رئاسة الجمهورية؟

□ المجلس النيابي قام بواجباته في ما يخص الاستشارات النيابية الملزمة، اما تشكيل الحكومة فهو على عاتق رئيس الجمهورية والرئيس المكلف وهما ينجزان هذا الامر، اما التحدي الاكبر فهو انتخاب رئيس للجمهورية والتي لم تتضح ظروف هذا الاستحقاق التي أمل ان تنضج لحين الاستحقاق لان شبح الفراغ التنفيذي كبير، من ناحية صعوبة تشكيل حكومة في الاشهر المتبقية والذهاب الى فراغ رئاسي في حال عدم انتخاب رئيس. انا من دعاة البحث

فضل الله: مجلس النواب يستطيع تشكيل لجان تحقيق برلمانية

■ ما هي المهمات التي سيضطلع بها المجلس على صعيدي التشريع ومراقبة عمل الحكومة؟

□ امام المجلس النيابي مجموعة من الاستحقاقات الدستورية بعد تكوين المطبخ التشريعي. اول استحقاق دستوري هو تسمية رئيس حكومة، ومن ثم متابعة الاستشارات النيابية غير الملزمة لتشكيل حكومة، والحض على تشكيل هذه الحكومة لتنال الثقة امام المجلس النيابي. هناك مهلة زمنية محددة وفق الدستور مرتبطة بانتخاب رئيس للجمهورية، وهذا ايضا من المهمات المنوطة بالمجلس.

■ ما هي هذه الاستحقاقات؟



النائب الان عون.

في استحقاق رئاسة الجمهورية منذ الان لكسب الوقت وتجنب البلد الفراغ. من المفيد ان نبدأ من الان عملية التنقيب عن رئيس جمهورية بالمواصفات المطلوبة للمرحلة القادمة، وهذا لا يعني تفويت فرصة تأليف حكومة بل علينا ان نعطي فرصة لتشكيلها.

خطة التعافي هي التي ستنتشلنا من حالة الانهيار

□ ثمة مجموعة من القضايا الكبرى المدرجة في جدول اعمال المجلس، من بينها مشروع موازنة العام 2022 الذي بدأنا مناقشته في لجنة المال والموافقة في المجلس السابق، وايضا هناك مجموعة من القوانين الاساسية المفترض ان نناقشها، مثلا ما يتعلق بحماية اموال المودعين، وقد تقدمت كتلة الوفاء للمقاومة باقتراح قانون مكرر يفترض ان يكون على جدول اعمال اول جلسة تشريعية. لدينا مجموعة من اقتراحات القوانين الاخرى، من بينها اقتراح قانون تعديل مهمات هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان، والتي اولت اليها مجموعة مهمات تتعلق بتعقب الاموال المنهوبة

■ ماذا عن دور المجلس الرقابي، هل سيتم تفعيله؟

□ المجلس النيابي يراقب حكومة مكتملة الصلاحيات ويستطيع ان يراقب حكومة تصريف اعمال، لكن اقصى ما يمكن ان يقوم



النائب بلال عبدالله.

القوى السياسية يرى ان قانون الانتخاب الذي جرت على اساسه الانتخابات يتضمن من العيوب والمشاكل والتناقضات ما يتطلب تعديله جذريا، ونحن نطمح ان يتجه اي قانون انتخاب الى الغاء الطائفية السياسية والى مجلس نواب خارج القيد الطائفي مع مراعاة التوازنات الوطنية، لذلك، سنتعاون مع كل الافرقاء من اجل السعي لاجاد قانون انتخاب عصري يواكب متطلبات المرحلة، وان يكون منسجما مع الدستور اللبناني، لان القانون الانتخابي الحالي لا دستوري ويخالف الدستور في العديد من بنوده.

■ هناك بنود اصلاحية اساسية في الدستور لم تطبق منها اللامركزية الادارية الموسعة ومجلس الشيوخ وتشكيل الهيئة الوطنية لتهيئة الظروف لالغاء الطائفية السياسية، هل مجلس النواب سيتصدى لهذه المهمات؟
□ نحن سننكب، كلقاء ديمقراطي، على متابعة كل الامور المرتبطة بدستور الطائف والتي لم تر النور حتى الان، وسنعمل كل ما في وسعنا للشروع في مناقشة هذه المسائل على الصعيد الوطني وفي اطار توافقي لكي يكون هناك نوع من الاجماع على الانتقال بهذه الامور في اتجاه دولة المواطنة.

■ ما هو الدور الذي يجب ان يضطلع به المجلس في مواكبة خطة التعافي الاقتصادي والمالي؟
□ بداية، يجب ان نتسلم رسميا خطة التعافي الاقتصادي والمالي التي اقترتها الحكومة، لان النسخة التي سربت في الاعلام تستوجب قراءة دقيقة وتقييما مفصلا لكل البنود الواردة في متنها. قد تكون بعض الامور منطقية والامور الاخرى في حاجة الى تعديل، لذلك عندما تتحول الخطة الى مشروع قانون الى المجلس النيابي، وليس على الطريقة السابقة عبر تهريب الاوراق وتقديم اقتراحات قوانين، ولان هذه خطة تعافي اقتصادي ومالي وطنية كمقدمة للتفاوض مع صندوق النقد الدولي، يجب ان تقر من كل الكتل السياسية وان تستوفي الاجماع الوطني، لانه سيكون هناك قرارات قاسية غير شعبية يجب على الجميع ان يتحمل مسؤوليتها للولوج الى عتبة التعافي الاقتصادي والمالي المنتظر.

■ ماذا عن مواكبة مجلس النواب لعملية التفاوض وصولا الى ابرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي بعدما تم انجاز الاتفاق المبدئي؟
□ بصراحة، مجلس النواب غائب فعليا وجديا عن تفاصيل التفاوض مع صندوق النقد الدولي، وحتى الان لا نعلم التفاصيل ودقائق الامور وحتى الاتفاق المبدئي الذي تم بين الحكومة وصندوق النقد الدولي، نامل ونطلب ان نطلع بالتفصيل على مسار هذه الامور، وهذه من صلاحيات مجلس النواب، بدءا من لجنة المال والموازنة وصولا الى الهيئة العامة بالعناوين العريضة على الاقل، لان هذا الاتفاق يربط لبنان بمدى زمني منظور باتفاقية دولية، وبالتالي فان رئيس الجمهورية ومجلس النواب والحكومة معنيون دستوريا بمتابعة هذا الملف واقراره.

■ هل من دور يمكن ان يضطلع به مجلس النواب في قضية ترسيم الحدود البحرية وحماية الثروة النفطية والغازية؟
□ بالتأكيد يجب على مجلس النواب ان يتابع ويراقب هذا الملف الوطني السيادي بامتياز، ومجلس النواب هو المؤسسة الدستورية الام لبنت هذه المسائل. صلاحيات التفاوض على



النائب حسن فضل الله.

ان نجد لها مجالا من خلال الحوار والنقاش.
■ كيف كان تجاوبهم معكم خلال جلسات انتخاب هيئة المكتب واللجان النيابية؟
□ نحن قلنا ان هذه الامور يصار الى التفاهم عليها، لكنهم اصرروا على الانتخاب والتصويت، والكل شاهد كيف كانت النتائج. هم اخذوا هذا المسار - الخيار، وهم يتحملون مسؤوليته.
■ هل تجاوبوا معكم في الدعوة الى الانفتاح والتعاون؟
□ هناك حوارات تجري داخل المجلس وثمرتها اماكن للتعاون مع الجميع، لاسيما لمن يرغب في التعاون. قلبنا مفتوح ويدنا ممدودة للجميع.

العامة للعام 2022، بحث تنفيذ الحكومة لخطة الكهرباء، بالإضافة الى ترسيم الحدود البحرية والثروة النفطية والغازية. اضافة الى الشأن الاجتماعي والصحي والتربوي الذي يشهد انهيارا كبيرا في لبنان.

اقترح قانون استقلالية القضاء في سلم الاولويات

الكتل بما يعود بالمصلحة على المواطن. نحن ابدينا كل استعداد للتعاون ومد اليد للجميع، للنواب المستقلين او المنضوين في الكتل، تحت سقف الدستور والنظام الداخلي وتحديد المصالح الحيوية للمواطن، لان المواطن يبحث عن مقدم له الحلول لازماته المالية والاقتصادية والمعيشية. اما في ما يتعلق بالقضايا السياسية فيمكن

◀ به المجلس ان يطرح الثقة بوزير او يطرح الثقة بالحكومة ككل نتيجة مخالفات معينة. ويستطيع المجلس اذا اراد ان يتتبع قضايا معينة وان يشكل لجان تحقيق برلمانية في القضايا المثارة امامه.

■ ما سيكون دور المجلس وقدرته على مواكبة خطة التعافي الاقتصادي والمالي؟
□ كنا ننتظر من الحكومة ان تحول مشروع قانون خطة التعافي الى مشاريع قوانين ليصار الى مناقشتها في المجلس، ونرجو ان تقوم الحكومة الجديدة بذلك في اسرع وقت.

■ ما المطلوب من المجلس للمساهمة في حل معضلة الكهرباء؟
□ لدينا خطة لمعالجة ازمة الكهرباء، لكن من سيطبّق هذه الخطة؟ من واجب الحكومة متابعة الخطة، ووظيفة النواب مراقبة حسن تطبيقها، ومراقبة فعالية الحكومة في الاجراءات التي تتخذها في موضوع الكهرباء، لان معالجة هذه الازمة يعالج 50 في المئة من الازمة المالية والنقدية.

■ بعد دخول مجموعة من النواب الجدد الى البرلمان كيف سيتم التعاطي معهم؟
□ ثمة دستور ونظام داخلي يحكمان عمل المجلس. هناك ادوار وصلاحيات محددة سواء للنواب كمستقلين او لنواب الكتل او في اللجان او الهيئة العامة. الدستور والنظام الداخلي هما الحاكمان في كل ما يتعلق بعمل المجلس، لذا نحن ندعو دوما الى تحكيم الدستور والنظام الداخلي على قاعدة التعاون بين النواب وبين

عبدالله: يجب اقرار خطة التعافي الاقتصادي والمالي

الاقتصادية والمالية، وبخاصة في قطاع الكهرباء. هناك ملفات يجب ان ينكب عليها المجلس النيابي الجديد مرتبطة بالكابيتل كونترول واعادة هيكلة المصارف ودمجها، خطة التعافي الاقتصادي والمالي، قانون الموازنة

■ ما هي اهم الملفات والقضايا التي يجب ان يضعها مجلس النواب الجديد في سلم اولوياته التشريعية؟
□ الاولويات المطروحة للاقرار والدراسة، هي المرتبطة بالاصلاحيات المرتقبة في القطاعات